

الأهمية الجيوبولتيكية للمعادن الإستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي

م. سلام داود غزيل الحيايى
م.م. بدر عواد برغش

المقدمة

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر أجزاء وطننا العربي حساسية وإستراتيجية لما تحتله من موقع جغرافي مهم ولما تحتويه أراضيها من ثروات معدنية هائلة مما جعلها تتعرض الى تنافس الدول الاستعمارية منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي وحتى الوقت الحاضر .

وتعد دراسة تحليل قوة هذه الدول من الدراسات الحيوية في علم الجغرافية السياسية ويقوم هذا المنهج الذي استحدثه (كوهن) على تحليل العمل الجغرافي بوصفه طرفاً في معادلة القوة ويشتمل هذا العمل اربع عناصر جغرافية وسياسية مؤثرة في قوة الدولة منها البيئة الطبيعية والسكان والمقومات الاقتصادية والسلوك السياسي وان إتباع هذا المنهج في دراسة الدولة يوضح بشكل دقيق مواطن الضعف والقوة فيها وعليها فان الجغرافيون يحاولون ان يقدمون الى صناع القرار السياسي بصورة واضحة عن الدولة حتى يتمكنوا من معالجة مواطن الضعف فيها وبما ان الأمن القومي العربي بشكل عام او الأمن القطري لبعض الدول بشكل خاص يواجه بعض التحديات الإقليمية او العالمية فان ذلك يستدعي وجود دراسات علمية دقيقة لحل هذه المشاكل ان وجدت سواء لمجال الخليج وصفة إقليم جغرافياً واحداً او دراسة كل دولة على حدة استناداً الى ذلك فان هذه الدراسة تركز على تحليل القوة

في دول مجلس تعاون الخليج العربي باعتباره جزءاً مهماً وفعالاً في الوطن العربي حيث ان دول مجلس تعاون الخليج العربي ذات مساحة كبيرة وتتمتع بموقع جيوسراتيجي وثروات طبيعية يأتي في مقدمتها النفط ومصادر الطاقة والغاز .

لمحة تاريخية لتطور الدراسات التمهيدي

يعدّ المؤرخ السياسي السويدي (رودلف كلين) الذي عاش من المدة من عام ١٨٦٤-١٩٢٢م ، أول من استعمل مصطلح جيوبولتيك (Geopolitics) على الرغم من أنّ الجذور التاريخية للجيوبولتيك ترجع الى الحضارات القديمة ، ويتكون هذا المصطلح من مقطعين هما (Geo) وتعني الأرض ، و (politic) وتعني السياسة ، وعلى هذا الأساس فقد تم ترجمة هذا المصطلح بأنّه : علم سياسة الأرض^(١) ، إلا أنّ التفسير الصحيح هو الدراسة التي تجمع بين الحقائق الجغرافية وعلم السياسة التطبيقي .

فعلم الجيوبولتيكس يهدف الى تحليل قوة الدولة أو تقييم القوة السياسية والوزن السياسي للدولة عن طريق تحليل تركيبها وتكوينها وخصائصها ومعطياتها طبيعياً وبشرياً ودراسة مواردها وإنتاجها ، وهذا في الحقيقة ما تقوم به الجغرافية السياسية أيضاً ، إلا أنّ هدف الجيوبولتيك من هذه الدراسة هو تجميع المعلومات الجغرافية وتقديمها للسلطة لكي تستعملها كتبرير للتوسع الإقليمي واستثمار الدول الأخرى ، في حين تهدف الجغرافية السياسية من وراء ذلك دراسة مواطن القوة والضعف في الدولة لأجل حل مشاكلها وإقامة علاقات سلمية مع الدول الأخرى^(٢) ،

(١) محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩ ،

(2) Norman . J. Pounds. Polotical Geography , New York, McGraw-Hill Co. Inc. 1963. p. 408 .

ويعدّ (فريدريك راتزل) من أكبر مفكري الجيوبولتيكس حتى وإن لم يستعمل هذا المصطلح ، وقد آمن (راتزل) بفكرة الدولة الحيوية ، أي أنّ الدولة كائن عضوي حي يمر بمدة الولادة والنضوج والشباب وكهولة^(١) .

أمّا من طور مفهوم الجيوبولتيكا وساعد على نشر هذا العلم فهو مدير مركز ميونخ للدراسات الجيوبولتيكية (كارل هاوسهوفر) ، وقد سخر (هاوسهوفر) الجغرافية لجمع المعلومات الحيوية عن أعداد كبيرة من الدول لإظهار مواطن القوة والضعف فيها وتقديم هذه المعلومات للسلطة العسكرية^(٢) .

اذ تعد دراسة تحليل قوة الدولة من الدراسات الحيوية في حقل الجغرافية السياسية ، ويقوم هذا المنهج على تحليل العوامل الجغرافية بوصفه طرفاً مهماً في معادلة القوة واستنادا إلى ذلك يقوم هذا المنهج الذي استحدثه (كوهن وروزنثال) كما ورد في كتاب (تايلور وكولين) على تحليل العامل الجغرافي ويشتمل هذا العامل على أربعة عناصر جغرافية مؤثرة في قوة الدولة وهي : البيئة الجغرافية ، والسكان ، والمقومات الاقتصادية ، والسلوك السياسي ، إنّ إتباع هذا المنهج في دراسة الدولة يوضح بشكل دقيق مواطن القوة والضعف في الدولة ، وعليه فإن الجغرافيين يحاولون أنّ يقدموا لصنّاع القرار صورة واضحة عن الدولة حتى يتمكنوا من معالجة مواطن الضعف فيها .

وهذا يتطلب من الكتاب ألا يكون مشاركا او داعيا للتطبيق العملي لاتجاهات فكرية او سياسية معينة ، لكن السؤال الأخطر هو (هل يمكن للكتاب أن يتحرى الموضوعية الدقيقة في الكتاب) .

(١) محمد محمود الديب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

(2) Richard muir. Modern Polotical Geography , penguin London, 1998 . p.112 .

يقوم التحليل الجيوبولتيكي على موضوعين أساسيين :

الأول : وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما يبدو مرتبطاً بالقوى السياسية المختلفة .

الثاني : وضع ورسم الإطار المكاني الذي يحتويه على القوى السياسية (الدول) المتفاعلة والمتصارعة .

فقد كانت المحاولات الجيوبولتيكية ممكنة في الماضي ، وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت القوى الدولية عبارة عن ارتباطات بالإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية ، فمركز هذه القوى كان محدداً بمنطقة ضيقة في أوربا ودول البحر المتوسط البحرية ، وفي خلال ثلاثة آلاف عام كانت مراكز القوى العالمية عبارة عن (قلوب) صغيرة تنقلت من مكان إلى آخر في الشرق الأوسط وأوربا ، وهذه المراكز السياسية على مر الزمن تزامنت أو تلاحقت الواحدة تلو الأخرى بعد صراع زمني .

وكانت هذه في مجموعة تكون (العالم ذو الأهمية)⁽¹⁾ ، فلا شك أن هناك مناطق أسهل اتصالاً بالموارد الاقتصادية المهمة من غيرها بحكم التنظيم العام لأشكال السطح والعلاقة المكانية وهناك مناطق تتمتع بكفاءة عالية أعلى (تكنيك) في استخدام الموارد ، ولمثل هذه المناطق احتمالات بقاء واستمرار لنفوذها الذي تبسطه على أجزاء من العالم بحكم حقائق الجغرافية الطبيعية والحضارية معا .

ومن وجهة نظر الباحث إن هدف الجيوبولتيكي الأول هو دراسة الأوضاع العامة للكتل القارية وإعطائها أهميتها السياسية لموضوع واحد وجوهري هو السيادة العالمية ، وبذلك فإن الجيوبولتيكي علم سياسي أساساً يستمد جذوره من

(1) Fairgrieve, J. Geography and World Power, Univ. London, Press, 1915, p.357 .

الجغرافيا السياسية وحقائقها ، ويعمل على الاستفادة منه لخدمة خطط سياسية معينة في غالبية الأحوال ولهذا فإن هناك فروقاً كثيرة بين الجيوبولتيكيا والجغرافية السياسية يمكن أن نجملها كما في الآتي :

- ١- الجيوبولتيكيا ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة بينما تدرس الجغرافية السياسية كيان الدولة الجغرافي .
- ٢- تضع الجيوبولتيكيا تصوراً لحالة الدولة في المستقبل بينما تضع الجغرافية السياسية رسم صورة الماضي والحاضر .
- ٣- الجيوبولتيكيا تتسم بالتطور والحركة بينما تميل الجغرافية السياسية على الثبات.
- ٤- تحاول الجيوبولتيكيا أن تجعل الجغرافية وحقائقها في خدمة الدولة ، بينما الجغرافية السياسية ليست سوى صورة للدولة .

..

.

المبحث الأول

أولاً : الموقع الجغرافي :

تقع دول مجلس الخليجي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وتتوسط العالم القديم وتقع في القسم الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية كما إنها تحتل القسم الشرقي من الوطن العربي ويحدها من الشرق الخليج العربي وخليج عمان من الغرب البحر الأحمر ومن الجنوب الجمهورية اليمنية والمحيط الهندي وبحر العرب ومن الشمال الجمهورية العراقية^(١) .

وتتقسم المظاهر الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي الى المظاهر الآتية هي : التضاريس والمناخ والنبات الطبيعي .

وتتضمن دول مجلس التعاون الخليجي ست دول عربية ينظر : خارطة رقم (١) ، تمتلك هذه الدول مساحة اجمالية تقدر بـ (١٦٤ ، ٥٦٥ ، ٢) كم^٢ وهذه مساحات دول مجلس التعاون الخليجي من الأكبر الى الأصغر وهي (المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة الكويت ، دولة قطر ، ودولة البحرين) وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية إستراتيجية كبيرة في الميزان السياسي إذ أن منطقة الخليج العربي تتوسط العالم القديم مما أدى الى تنافس الدول الكبرى في سبيل احتلالها .

(١) أندرو ولسون السير ، الخليج العربي ، ترجمة عبدالقادر يوسف ، الكويت ، مكتبة الأمل ، بلا تاريخ ، ص ٨٢-٨٣ .

(٢) محمد متولي موسى ، حوض الخليج العربي ، ج ١ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ١٩٧٠ ، ص ٥٠ .

ومنذ مدة مبكرة من التاريخ ولموقع منطقة الخليج العربي أهمية إستراتيجية كبرى لكونها تضم أكبر نسبة من احتياط النفط في العالم ، وتمون الدول الصناعية والدول النامية بنسبة كبيرة من حاجاتها المتزايدة من هذه المادة^(١) .
فضلاً عن استفادتها من الفوائض المالية النفطية المتوافرة في دول المنطقة لغرض سد العجز المالي الذي تعاني منه ، ولامتصاص تلك الفوائض عن طريقة بيع الأسلحة لها بكميات كبيرة .

ولأهميته الإستراتيجية وكونه حلقة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وغير ذلك ضمان الخليج العربي احد الأسباب التي أدت إلى تزايد أهمية الشرق الأوسط كونه ممراً لجميع الطرق التي تربط بين أوربا والشرق في آسيا وتمر في الخليج العربي وقناة السويس .

وقد أثبتت الأحداث التي مرت بمنطقة الخليج العربي منذ السبعينات تزايد الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي ، وكذلك أظهرت هذه الأحداث حرص الدول الكبرى والدول الصناعية على وجه الخصوص لتوطيد علاقاتها بمنطقة الخليج العربي والعمل بكل السبل المتاحة للحفاظ على مصالحها فيها^(٢) .

ان دول مجلس التعاون الخليجي موقعاً جغرافياً ثابتاً ومتغيراً نسبة لسطح الكرة الأرضية إذ يلاحظ أن الموقع الثابت يمكن التعبير عنه بالدراسة التحليلية من حيث علاقة الخليج العربي بكتل القارات والمحيطات أو بتعبير آخر من حيث علاقته بالنسبة للسياسة والمياه والسواحل ، ونرى أن الموقع الجغرافي الثابت يتحدد

(١) خالد العربي ، الخليج العربي ماضيه وحاضره ، بغداد ، مطبعة الجاحظ ، ١٩٧٢ ، ص ١٣ .

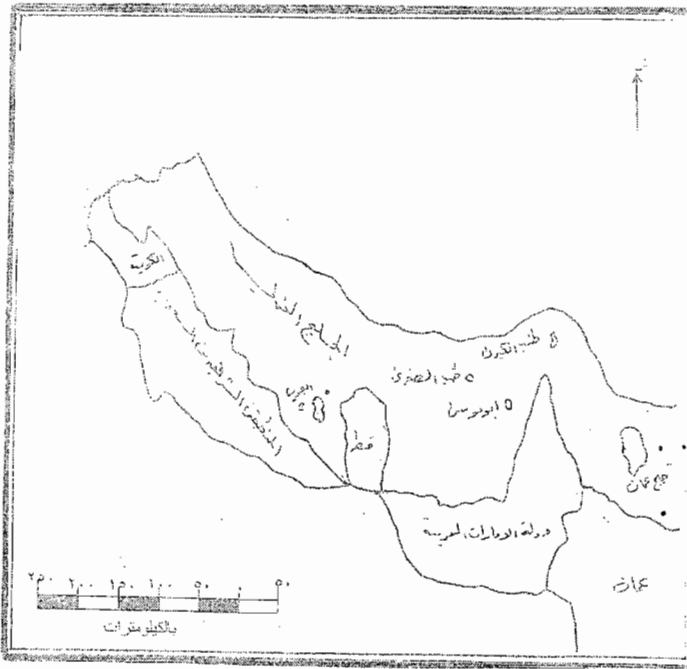
(٢) سليم طه التكريتي ، الصراع على الخليج العربي ، وزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ١٠ .

الأهمية الجيوبولتيكية للمعادن الإستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي
.....م. سلام داود غزيل الحيايى - م.م. بدر عواد برغش

فيما إذا كان الموقع موقعاً بحرياً داخلياً أو أرضياً يابساً كما هو الحال في منطقة الخليج العربي . أما الموقع المتغير فنقصد به تحديد علاقة المنطقة بالإقليم أو المناطق أو الدول المجاورة له من حيث الأنشطة العسكرية بأنواعها المتعددة .

خارطة رقم (١)

توضح حدود منطقة الدراسة (دول مجلس التعاون الخليجي)



المصدر : فؤاد جميل ، الخليج العربي في مدونات المؤرخين والبلدانيين الأقدمين ،
مجلة سومر ، ج ١ ، مجلد ٢٢ ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠-٤٢ .

ثانياً : المستقبل الجيوبولتيكي لدول مجلس التعاون الخليجي :

لدراسة وتقويم المستقبل الجيوبولتيكي لدول مجلس التعاون الخليجي لابد من الإحاطة بالظواهر السلبية جميعها لتجاوزها ووضع العلاج لها ، الظواهر الإيجابية جميعها لتشخيصها على حقيقتها ولوضع خطة مدروسة للانتفاع منها استثمارها استثماراً يهدف إلى زيادة قوة المنطقة وإعلاء مكانتها الدولية .

ولهذا يهدف هذا المبحث إلى بحث الجوانب السلبية والإيجابية وتشخيصها. إن من أهم الظواهر التي تعدّ سلبية في دول مجلس التعاون الخليجي قلة عدد السكان في المنطقة إذ يبلغ عدد السكان ٣١ مليون نسمة ، أي بنسبة ٨.١١ نسمة للكيلو متر المربع الواحد ، وهي نسبة متدنية إلى حد كبير لجميع لهذه الدول جميعها ، ولاشك في أن للسكان تأثيراً كبيراً في الوزن السياسي والمستقبل الجيوبولتيكي للدولة ، فالدول العظمى في العالم دول ذات أحجام سكانية عالية كالصين والاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة ، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي في شتى المجالات ولاسيما في المجال العسكري الذي ساعد على التعويض عن الحجم الكبير للسكان ، فقد بقي هذا العالم مؤثراً في قوة الدولة^(١) .

أمّا بالنسبة لدول الخليج العربي فتعتمد اعتماداً كبيراً على الوافدين (الذين يضمنون نسبة كبيرة وعالية من غير العرب) لاستثمارهم في تأدية مختلف الأعمال مثل الخدمات التجارية والاجتماعية والأعمال الإدارية ، مع احتفاظ الوطنيين بمراكز السلطة العالية والمراكز العسكرية ، فضلاً عن تلقّيهم مرتبات سخية ، على

(١) جاسم محمد يوسف ، الوزن الجيوبولتيكي للملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، العدد

الرغم من أن أعدادهم تفوق الحاجة ، وإنهم وجدوا بهذا العدد لمجرد توفير العمل ، وترتبط هذه الظاهرة بظاهرة اجتماعية تتعلق بعادات السكان وهي تباطؤ المواطنين في اكتساب المهارات والاعتماد على المهارات الوافدة^(١) .

ولابد ونحن نبحث في الأمور السلبية التي توجد في المنطقة والتي تحول من دون تزايد قوتها إذا لم تعالج ، أن نذكر قلة الموارد المائية وعدم توافر الكمية الكافية من مياه الشرب والري ، وكذلك قلة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة وإلى حد ما في المنطقة الشرقية من السعودية ، فكما لاحظنا سابقاً أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في أقطار الكويت وقطر ودولة الإمارات العربي هي أقل من (٠.١ %) وحتى في البحرين والإحساء .

وقد نجم عن ذلك قصور في الإمكانيات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي وأصبح سكانها يعتمدون اعتماداً يكاد يكون كلياً على استيراد المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية من الخارج .

ويمكن أن نعد اعتماد دول الخليج العربي على إيرادات النفط في توفير الدخل القومي ، وقلة الاهتمام في تنويعه ، ولا سيما في مجال الصناعة من الأمور السلبية في المنطقة ، شأنها في ذلك شأن الدول المنتجة للنفط (المتخصصة في تصدير سلعة واحدة) التي تتمتع من الناحية النظرية بمزايا كبيرة فيما يتعلق باختيار طرق التصنيع .

ويعد النفط خط تقسيم تاريخي حاسم وحاكم في تطور أقطار المجلس فليس من المعقول البحث عن قوتها الاقتصادية من دون الفصل بين عصرين (عصر ما قبل النفط وما بعده) ، فقط كان عنصر ما قبل النفط يتلخص في كونه عصر

(١) محمد متولي موسى ، مصدر سابق ، ص ٤٤٩ .

الغواصين للبحث عن اللؤلؤ والمرجان والرعاة والبدو ، أما العصر النفطى فهو وحده الذي يستحق البحث والتمحيص في قوة تكتل أقطار مجلس التعاون الخليجي .
فهي تمتلك أموالاً لاستيراد وسائل الاستثمار اللازمة غير أن هذه المزايا تتعثر بسبب العامل التنظيمي والسياسي والاجتماعي مما يؤدي إلى حدوث ظواهر سلبية منها : توظيف الرأسماليين بشكل عقيم في الخارج واستيراد المنتجات الترفيحية ، واستشراء نزعة إقامة استثمارات لا تقوم على أساس سليم من الناحية الاقتصادية ، بسبب الرغبة التي تحدوها في عرض الثروات عن طريق أعمال ضخمة ، فتتصرف هذه الدول إلى إقامة استثمارات تقدم ظاهرة الحداثة ولكنها تتجاوز طاقتها الاقتصادية الاستيعابية^(١) .

إذ على الرغم من وجود بعض الصناعات وإنشاء مؤسسات ومراكز للتنمية الصناعية في دول الخليج العربي ، إلا أن الصناعة ما زالت تشكو من نقص كبير ، سواء أكان في إيجاد المشاريع الصناعية الكبيرة أم المشتركة في المنطقة التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي (الصناعات البتروكيمياوية) . أما الصناعات التي تعتمد على المعادن الأخرى الموجودة في المنطقة والوطن العربي وعلى الأخص السعودية التي يتوفر فيها عدد من المعادن مثل الحجر الجيري والجبس والرخام والنحاس والفضة والزنك والرصاص والتيتانيوم^(٢) .

ومن الظواهر السلبية التي تضعف من قوة منطقة الخليج العربي الدولية ظاهرة عدم استثمار الفوائض المالية من عائدات النفط في خدمة اقتصاديات المنطقة وتطويرها لكي تسهم في زيادة قوتها ، واستبدال ذلك بإنفاقها على السلع

(١) ميزيسكو فالكوويسكي ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، ترجمة كمال غالي ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٢٤ .

(٢) محمد متولي موسى ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٤٥١ .

الاستهلاكية والكمالية ، وشراء الأسلحة بكميات كبيرة من مصادر أجنبية غربية لا تهمها غير مصلحتها المتمثلة بالحصول على الأموال التي اشترت بها النفط ، وجعل الثروات النفطية رهينة لها عن طريق بيعها لتلك الأسلحة للدول المنتجة لتلك الثروات ، أو بإيداع تلك الأموال في بنوك بدول أوروبا والولايات المتحدة .

والى جانب ما ذكر من أمور سلبية في منطقة الخليج العربي توجد جوانب أخرى ايجابية تتمتع بها المنطقة وتستمد قوتها منها وهي الموقع الجغرافي الاستراتيجي واكتشاف النفط فيه واحتواء المنطقة على كمية كبيرة من هذه المادة الإستراتيجية التي تعد بمثابة عصب الحياة للعالم حيث تشكل نسبة الاحتياط حوالي ٥٥ % من احتياط العالم وتسهم (٣٨ %) في مجمل الإنتاج العالمي سواء أكانت في أوقات السلم أم الحرب ، وتحكمها في معظم استهلاك الدول الأوروبية واليابان ونسبة لا بأس بها من استهلاك الولايات المتحدة من النفط ، ولذلك تعد الملاحاة وضمان مرور ناقلات النفط من المنطقة إلى تلك الدول من الأمور المهمة التي تشغل بال الدول الصناعية الكبيرة التي لا تنتج النفط .

أما الفوائض المالية التي تشكل مصدر قوة لدول منطقة الخليج العربي تستطيع استثمارها بشكل حسن من الناحية القومية ، إذ تمنح المنطقة قوة اقتصادية وسياسية وتجعل لها مكانة كبيرة على المستوى الدولي ، وعليه يمكن القول بأن المستقبل الجيوبولتيكي للمنطقة بعد مبشراً بالتفاؤل من جراء امتلاكها لهذا الأموال التي تمكنها من تذليل الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تقف بوجه التنمية الاقتصادية فيها وفي الوطن العربي إذ تستطيع بواسطتها إنشاء مشاريع صناعية متطورة ومجمعات صناعية بتروكيماوية ولاسيما تلك التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة كما تستطيع المنطقة بواسطتها استعمال الطاقة الذرية والشمسية في تحلية ماء البحر وبالتالي التعويض عن شحة المياه في المنطقة وتوفير مياه للشرب

والري إذ تستطيع بعد ذلك من زراعة مساحات من الأراضي الزراعية في بعض دول الخليج التي تتوفر فيها الأراضي ، كم يساعد توفير المياه على زيادة حجوم المدن وبالتالي عدد أكبر من السكان من أنحاء الوطن العربي الذين تحتاج إليهم المنطقة لسد ما لديها من نقص في الأيدي العاملة .

إن دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع بحكم امتلاكها الثروات النفطية ، أن تستعملها في سبيل فرض إرادتها وكلمتها وتحقيق الرفاهية لشعبها وشعب المنطقة ، كما أنها تستطيع أن تسهم في دعم وتحقيق مبدأ استعمال النفط كسلاح في معركة الأمة العربية ، كما رأينا ذلك في حرب ١٩٧٣ ، فضلاً عن استعمال العوائد النفطية في تطوير النشاط الاقتصادي الوطني من خلال المشاريع الاقتصادية المشتركة المبنية على أساس التكامل بين أجزاء الوطن العربي الذي بواسطته يمكن التغلب على عقبة نقص الأيدي العاملة في منطقة الخليج العربية ، وذلك بالاستعانة بأيدي عاملة عربية من الأقطار الكثيفة السكان^(١) .

إنّ هذه الخطوة لا يمكن أن تتم إلا إذا أقرنت بخطوات وإجراءات أخرى لا تقل عنها أهمية ، وهي تحقيق الاستقلال التام والتحرر من التدخل الأجنبي الاقتصادي والسياسي ، والتخلص من القواعد العسكرية الأجنبية التي ما زالت قائمة في بعض الدول الخليجية ، والتي يقال عنها بأنها تبقى ثابتة ، وتوحيد المنطقة بكيان سياسي واحد ذو حكومة وطنية تقدمية ، تأخذ بنظر الاعتبار تطوير المنطقة في جميع المجالات ضمن خطة قومية شاملة .

ان مستقبل دول المجلس الجيوبولتيكي بما تحويه من إمكانيات بشرية واقتصادية وطبيعة وموقع جغرافي مهم يبشر بخير ولكن ذلك مرتبط بعدة أمور لها

(١) صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، ١٩٧٨ .

أهميتها ، ومن أهمها : التحرر من القوات الأجنبية بإنهاء وجود القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضيها والوحدة بين أجزاء المنطقة ونبذ الخلافات الموجودة والتخلص من السيطرة الأجنبية على الثروات النفطية واستثمارها وسحب الأموال من البنوك الأجنبية واستثمارها داخل الوطن العربي من أجل رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي لجميع سكان الوطن العربي ، مع الاستعانة بالأيدي العاملة العربية من الدول المزدهمة بالسكان بواسطة فتح المجال أمامها بعدها قوى تشارك في بناء وازدهار الوطن العربي الكبير ، وبعد تحقيق هذه الأمور جميعها يكون لدول الخليج العربي وزن دولي جيد بين دول العالم .

كما ينبغي على دول المنطقة فسخ المجال الواسع أمام الأيدي العاملة العربية للعمل في المنطقة بدلاً من الأيدي العاملة الأجنبية ومنع الهجرات الأجنبية إلى المنطقة ، إذ أنها على نوع آخر من الاحتلال ، ومن خلال سلب الخيرات الموجودة في المنطقة بصورة غير مباشرة فضلاً عن إعطاء المعلومات المهمة عن (أمن الخليج) التي تمس سيادة دول الخليج العربي وتجعلها أكثر تهديداً للمؤامرات الخارجية التي تحاول بعض الدول الكبرى من فرض السيطرة على هذه المنطقة بأي شكل من الأشكال ، الأمر الذي يهدد كل من الاستقلال السياسي والاقتصادي فضلاً عن جعل أقطار الخليج العربي تدور في فلك السياسة الخارجية وتبعيتها للدول الاستعمارية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية :

ان استخراج النفط يعد المحرك الأول لإستراتيجية الدولة والمحضر الرئيسي في زيادة التنافس والصراع على منطقة الخليج العربي ومما يزيد في ذلك هو امتلاكها نحو (٦٠ %) من احتياطي العالم من النفط ، وعلى هذا الأساس نلاحظ ان موقع مثل هذه الموارد والطاقات الاقتصادية في دول هذه المنطقة وموقع منطقة الخليج العربي بالنسبة للعالم جعلها تلعب دوراً فعالاً في الإستراتيجية الدولية وتؤثر على تطورها وأهدافها وأساليبها ، إن إستراتيجية منطقة الخليج العربي العسكرية برزت بشكل واضح منذ عهد قريب جداً بالنسبة لتاريخ الشعوب إذ ظهرت على المسرح أثناء الحرب العالمية الثانية .

وإن للنفط أثر كبير في تخطيط معالم السياسة ورسم خطوطها الرئيسية إذ أصبح أهم موارد الطاقة في العالم ، والذي أدى إلى زيادة القوة الشرائية للسكان والقدرة الاستهلاكية أي إن المنطقة قد حصلت على أسباب الحضارة فأصبحت سوقاً لتصريف المنتجات الأوروبية واليابانية إلى جانب بعض أقطار الخليج العربي أخذت تتميز بتصدير بعض الخامات اللازمة للصناعات الأوروبية ومن هنا بدأت أهمية منطقة الخليج العربي الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في ميدان التنافس والاستراتيجية العالميين .

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية الجديدة لمجلس التعاون الخليجي إلا أنه ما زالت الإستراتيجية العسكرية وأسسها هي التي تسير دفة السياسة الدولية نحو المنطقة وتدير معركة الصراع الاستعماري في بلاده ولا يمكن فهم تيارات السياسة الدولية في منطقة الخليج العربي إلا إذا أدرنا قوة الدوافع الإستراتيجية التي تكمن ورائها ، فالإستراتيجية إذاً في منطقة الخليج العربي كما في المناطق الأخرى هي

التي تدفع السياسة وهي التي تكتب خاتمته لأن العمل السياسي والإستراتيجي لا يشكل الغاية في ذاته ولكنه يكون وسيلة لتحقيق وسائل خاصة تتشدها الدول وتعمل على تحقيقها بالوسائل المشروعة^(١) .

مثلما تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بقوة جيوسراتيجية مميزة جعلته بؤرة للتنافس العالمي ، فإنه يحتوي أيضاً على قوة اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة ، وهذه القوة هي النفط فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي في حجمها أو نوعها فقط بل زمانها أيضاً ، أي مدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة ، وليس هناك شك في ان عصرنا الراهن هو عصر النفط ، لقد كان النفط على مدى قرن كامل بالنسبة لأكبر قوة عالمية وهي الولايات المتحدة الأمريكية صانع الرخاء وقوة السلم كما يقول (كارل سبورغ) قوة نفطية أساساً ، النفط هو الذي يغذي هذه القوة كما يغذي الدم جسم الإنسان^(٢) .

لقد أثر النفط في كل شيء في دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ لم يؤثر فقط في السياسة الخارجية او في أنماط العلاقات والتحالفات الإقليمية وفي وزن هذه المنطقة عالمياً او في درجة تركيز التنافس الدولي عليه ، بل أثر أيضاً في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة ، بل وأيضاً الثقافية والفكرية ، لعبت دوراً رئيسياً في تحديد وصياغة توجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وبلورة ادوار هذه الدول على المستويين العربي والعالمي ، ومن

(١) ابراهيم عبد الجبار المشهداني وصبري فارس الهيتي ، جغرافية الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٧٩ .

(2) Carl Solberg oil power (New York : Mason / Charter , 1976 . p. 74) .

ثم لعبت دوراً رئيساً في تحديد وتشكيل أنماط التفاعلات والتحالفات داخل هذه الدول

إذ يعد النفط وحده المسؤول عن كل هذه الثروات والتوترات وعن كل هذا الاهتمام والأهمية ، وهو وحده المسؤول عما تحقق وما لم يتحقق وهو المصدر الأول لكل الإنجازات والإخفاقات المعاصرة في دول المجلس ؛ لذلك لا يمكن فهم دول مجلس التعاون الخليجي من دون النفط وخارج نطاق تأثيره ونفوذه ، فمن دون الرجوع الى النفط يستعصى فهم ما يجري في هذه الدول من ارتباطات وعلاقات ، كما يستعصى فهم ما يجري حوله من تحديات ومخاطر ، ويصل هذا الرأي الى درجة من التطرف الزائد في تقدير أهمية النفط إذ (من دون النفط لا توجد أهمية أو حيوية تذكر لدول مجلس التعاون الخليجي)^(١) .

ربما لا يكون الأمر على هذه الدرجة فالخليج ليس نفطاً على حد تعبير البعض فالقوة الجيوستراتيجية لدول المجلس جعلت من منطقة الخليج محور لصراعات ومنافسات دولية وإقليمية قبل أن يكون هناك نفط ، كما ان الخليج شعب وحضارة وثقافة لا يمكن تجاهلها ، والنفط جاء ليضيف الى هذا كله أهمية فوق أهمية ، وليزيد من حدة الصراعات والمنافسات حول هذه الدول وبروز أولوية القوة الاقتصادية ، ومن ثم العلاقات الاقتصادية في تفاعلات هذا النظام العالمي الجديد على حساب هذه القوة العسكرية والصراعات العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية^(٢) .

(١) عبد الخالق عبدالله ، النفط والنظام الإقليمي الخليجي ، مجلة المستقل السنة ١٦ ، العدد ١٨١ ، ١٩٩٤ .

(٢) محمد غانم الرميحي ، الخليج ليس نفطاً ، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة ، ١٩٨٣ ، ص ١٥ .

الأهمية الجيوبولتيكية للمعادن الإستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي
م. سلام داود غزيل الحياتي - م.م. بدر عواد برغش

وتأتي السعودية بالمرتبة الأولى في امتلاك عناصر القوة الاقتصادية لدول
 المجلس ، ينظر جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

يوضح ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي من امتلاك القوة الاقتصادية

الدولة	حجم الاحتياطي النفطي (١٩٩٣)	الإنتاج النفطي (١٩٩٣)	الناتج الوطني الإجمالي (١٩٩٣)	الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٥)	وزن القوة الاقتصادية
السعودية	١	١	١	١	١
الإمارات	٢	٢	٢	٢	٢
الكويت	٣	٣	٣	٣	٣
البحرين	٤	٤	٤	٤	٤
قطر	٥	٥	٥	٥	٥
عُمان	٦	٦	٦	٦	٦

المصدر : محمد سعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات
 الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٩ .

فقد ارتبطت شخصية دول مجلس التعاون الخليجي بالنفط أدى إلى تصنيف
 اقتصاديات دوله كمجموعة اقتصادية ذات فائض رأس مال لا تنتمي إلى مجموعة
 الدول الصناعية أو مجموعة الدول النامية فإقتصاديات هذه الدول هي اقتصاديات
 قائمة بذاتها تتسع وتتكشم مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي،

فالنفط يمثل ما معدله ٨٠ % من إجمالي صادرات هذه الدول و ٩٠ % من عملاتها الأجنبية من إجمالي ناتجها الوطني الإجمالي^(١) .

وحين انتزعت الدول النفطية سلطتها وحريتها في تحدد سعر النفط الذي كانت تحده الشركات النفطية الأجنبية الكبرى المسيطرة على الإنتاج فيما سمي بتصحيح أسعار النفط أو ثروة النفط في تشرين الأول / ١٩٧٣ أصبح النفط قوة فعلية كبرى في أيدي الدول المنتجة وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي وامتلكت زمام المبادرة ضمن منظمة (أوبك) في تحديد أسعار النفط وبعد أن كان سعر برميل النفط الأساسي الذي يتخذ أساساً للتسعير اقل من ثلاثة دولارات للبرميل الواحد قبل تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، وصل في عام ١٩٨٠ إلى ٣٤ دولاراً للبرميل الواحد^(٢) ينظر جدول رقم (٢) .

هذه الزيادات الضخمة في العائدات أدت إلى رفع الناتج الوطني الإجمالي وترتب على ذلك ارتفاع متوسط دخل الفرد في بعض الدول الخليجية ، ولا سيما الدول المنخفضة السكان إلى درجة فاقت من مثيلاتها في عدد من الدول الصناعية المتقدمة ، فترتيب الإمارات يأتي السادس عالمياً ، ويأتي ترتيب الكويت الثامن عشر عالمياً^(٣) .

(١) عبد الخالق عبدالله ، النظام الإقليمي الخليجي ، ١٩٩٤ ، ص ٣٩ .

(٢) محمد لبيب شقير ، مستقبل اقتصاد دول الخليج ، محاضرات الموسم الثقافي لعامي ١٩٨٤-١٩٨٥ ، ابو ظبي ، وزارة الاعلام والثقافة ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٥ .

(٣) يوسف صايغ : النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج ، التعاون ، السنة ٦١ ، العدد ٣ ، ١٩٨٦ ، ص ١٢-١٤ .

كما ترتب على تضخم العائدات ظواهر أخرى شديدة السلبية ، فقد أتاحَت هذه العائدات للدول الخليجية الدخول القوي من باب واسع إلى السوق العالمية ، ليس فقط ضمن إطار مبيعات النفط واستلام العائدات ، كذلك ضمن إطار واسع يشمل الاستيراد للسلع والخدمات (الرأسمالية ، والاستهلاكية والدفاعية) والاستثمار في الاقتصادات الخارجية (غير العربية بصفة أساسية) والتوظيف المالي في أسواق المال الغربية ، فلقد بلغ الاستيراد مستويات مرتفعة جداً ، بكل ما يعنيه ذلك من تسرب الموارد المالية إلى الخارج وتكثيف حالة التبعية التي تعينها هذه الدول في ظل الاعتماد شبه الكامل على النفط في جدول صادراتها إذ لم تقل هذه النسبة طيلة المدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥ عن ٩٠ % من إجمالي صادراتها الأمر الذي أدى إلى اختلال صادرات هذه الدول ، الأمر الذي لا يتوقف فقط على اختلال هيكل الصادرات بل يمتد أيضاً إلى اختلال الهياكل الإنتاجية بما يؤدي إليه من تعميق حالة التخلف الاقتصادي وتشويه جهود التنمية ، إذ يسود قطاع واحد هو قطاع النفط من إذ الدخل المتولد وإن كان لا يسهم بالنسبة الكبرى من إذ التشغيل ، إذ يقوم قطاع الخدمات بدور القطاع المستوعب للعمالة ، وارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات إنما هو الوجه الآخر لانخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ، فالقطاع الصناعي لا يمثل أهمية نسبية كبيرة في الناتج المحلي^(١) ، على الرغم من كل الجهود التي تبذل في السنوات الأخيرة لتتويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي الست على وجه الخصوص .

وجاء العجز في موازنات هذه الدول مع نهاية الثمانينات تجسيدا للمازق الداخلي في اقتصاداتها وشمل هذا العجز سواء ما سمي لدول الفائض أو ذات الطاقة الاستيعابية المنخفضة ، باستثناء الكويت والإمارات إلى جانب ما سمي بدول

(١) أحمد يوسف القرعي ، ((نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترو)) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة ٧ ، العدد ٢٦ ،

العجز أو ذات الطاقة الاستيعابية العالية ، وكان انخفاض اسعار عائدات وصادرات النفط هو السبب المباشر لهذا التحول مقارنة بمدة تعاظم الفائض المتراكم للموازن الجارية لهذه الدول بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٢^(١) ، وكان عام ١٩٨٦ حدا فاصلا ظاهرا بين هاتين المديتين : مدة تراكم الفائض ، ومدة تفاقم العجز وهو العام الذي لخصت فيه تطورات هذه الموازين احتدام التناقضات الداخلية للأوبك .

واستطاع النظام الدولي أن يحدث قدرا كبيرا من التأثيرات في تفاعلات دول مجلس التعاون الخليجي ، وعلى عدة مستويات ، خلال مرحلة القطبية الثنائية التي تميزت بانقسام العالم إلى كتلتين متضارعتين سعت كل منهما بدأب إلى توسيع مناطق نفوذها نحو العالم خارج نطاق القارة الأوروبية على حساب نفوذ القوة الأخرى ، ومحاولة تحجيمه في أضيق نطاق ممكن ، والتدخل في شؤون الأقاليم والدول لتوسيع نطاق التحالف في مواجهة كل منهما للأخرى ، وكانت منطقة الخليج من أهم المناطق التي شهدت تنافس الكتلتين : الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكية بزعامة الإتحاد السوفيتي السابق وبسبب هذه المناطق تعرضت منطقة الخليج العربي لمحاولات مكثفة من جانب القوتين العظميين للتدخل في شؤونه وتوجيه تفاعلاته بما يخدم المصالح الخاصة لكل منهما على حساب الأخرى ، وعلى حساب دول مجلس التعاون الخليجي ..

وقد نجحت كل من القوتين العظميين بتحقيق أهدافها بدرجات كبيرة ، ولكن متباينة ، وفي بعض الأحيان استطاعت دول الخليج العربي عرقلة تلك المساعي ، بل والتأثير في سياسات القوتين العظميين الخاصة بالخليج .

(١) طه عبدالحليم طه ، إدارة السيطرة على النفط ، كراسات إستراتيجية ، مركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٢ .

المبحث الثالث

الآثار السياسية

ارتبطت الحياة السياسية في الخليج العربي ارتباطا وثيقا بالسياسة العالمية منذ أن ظهرت فكرة التوسع السياسي لدى الدول الكبرى الاستعمارية ومما يميز المدة الأخيرة من حياة الخليج العربي السياسية أنها ارتبطت بظهور القوى العالمية وتوجهها نحو الخليج العربي ، وقد جاء هذا التوجه بشكل تيارات تأخذ أشكالا متعددة ومتغيرة حسب الظروف التي نشأ فيها ذلك التيار ، ويراد بالتيار التوجه نحو منطقة معينة سواء أكان هذا التوجه سياسيا أم اقتصاديا أم ثقافيا ، وتسهيلا لبحث موضوع التيارات في الخليج العربي فإننا سوف نتتبع هذه التيارات :

أما الدوافع لهذه التيارات ، فتتجمع ما بين الدوافع السياسية والاقتصادية ومع أنها أكدت في أول الأمر على الجانب الاقتصادي متمثلة في البحث عن الموارد المعدنية الإستراتيجية المهمة مثل النفط والبحث عن الأسواق لتصريف الإنتاج ، ويلعب الموروث التاريخي لعلاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالدول الغربية ، ولا سيما بريطانيا ثم أمريكا بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية دورا أساسيا في بلورة التوجهات السياسية الخارجية لهذه الدول وجعلها أكثر قبولا وحرصا على تثبيت واستمرار علاقات مميزة ، ولا سيما مع الدول الغربية الرأسمالية عنها لبقية دول العالم ، ولا سيما الاتحاد السوفيتي السابق ودول المعسكر الاشتراكي^(١) ، والركيزة الأساسية للنفوذ الغربي في دول الخليج فبريطانيا هي التي

(١) أحمد جمال ظاهر ، علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالخليج العربي ، الخليج العربي والعالم الخارجي ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٤ ، ص ٣٣٨

ساندت ووفرت الحماية والدعم والمساعدة لهذه الدول طيلة سيطرتها الرسمية على الخليج قبل انسحابها من الكويت ١٩٦١ .

كما أقامت الولايات المتحدة من خلال شركاتها النفطية الاحتكارية علاقات مميزة مع الملك عبدالعزيز بن سعود واستمرت في العلاقة الخاصة على مدى العقود التالية لوفاته بفضل دور شركة نفط أرامكو النافذة في الحياة الاقتصادية والسياسية السعودية .

كان من أهم النتائج التي أسفرت عنها حرب الخليج الثانية هو دخول الولايات المتحدة الأمريكية كطرف أساسي في معادلة منظومة العلاقات الخليجية متجاوزة الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلي من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات . لقد فرضت عوامل كثيرة على هذا الدور الأمريكي الجديد ، منها ما يخص التحولات الجديدة في النظام العالمي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى أحادية مهيمنة على قيادة دول مجلس التعاون ومنها ما يخص النظرة الأمريكية لمنطقة الخليج العربي ، وحجم المصالح الأمريكية فيها ، ومنا ما يخص الاتفاقات الأمنية والعسكرية التي وقعتها الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد ، وكبديل للأمن الجماعي الخليجي ولصيغة إعلان دمشق^(١)

لقد ظهرت العديد من الاجتهادات الخاصة لأمن دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية كل منها صيغة (٦ + ١) أي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ومنها صيغة (٦ + ٢) أي دول مجلس التعاون

(١) عبد المنعم الشاط ، أمن الخليج العربي ، دراسة في الإدراك والسياسات ، كلية

الإدارة والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢١١-٢٤٨ .

الخليجي مع مصر وسوريا ، ولكن في النهاية كانت الولايات المتحدة هي الاختيار
الراجح لدول مجلس التعاون الخليجي^(١) .

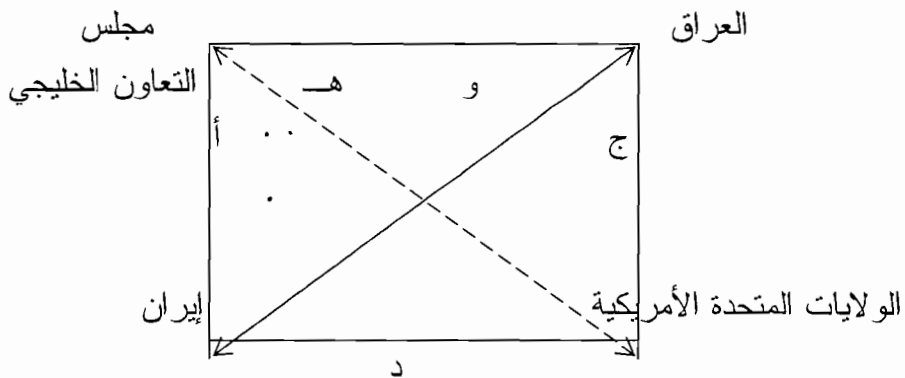
وبدخول الولايات المتحدة كفاعل رئيسي ومسؤول عن ضمان أمن الخليج
أخذت هيكلية النظام شكلا جديدا ، هذه الهيكلية الجديدة تأخذ شكل المستطيل بدلا
من الشكل المثلثي للعلاقات التي ظهرت في عقد الثمانينات بتشكيل مجلس التعاون
الخليجي ، ويطلق جيمس بيل للعلاقات (مستطيل التوتر) ينظر شكل رقم (١) .

فالزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم الفواصل الأربعة الرئيسية
في النظام الإقليمي وهي : إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات
المتحدة الأمريكية ، وهذه العلاقات المعقدة التي تربط بين هذه الفواصل

شكل رقم (١)

يوضح (مستطيل التوتر) للفواصل الأربعة الموجودة داخل النظام الإقليمي الخارجي:

ب



James . Bill , (The Geometry of instability in the Gulf : The Rectangle of tension) in : Jamal S. Ahrari , ed , Iran and the Gulf: A search for stability (Abu Dhabi , UAE Emirates for strategic studies and Research , 1996 . p.p : 101-102 .

^(١) Zalmay Khalil Zad , (The united states and the Persian Gulf preventing Regional Hegmony) survival , 1995 . p : 37 .

وفق هذا التصور يمكن تمييز العلاقات الآتية :

أ- وجود خمسة مسارات صراعية داخل النظام هي مسارات العلاقات الإيرانية-العراقية (الخط و) ، ومسار علاقات العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (الخط ب) ، مسار علاقات دول مجلس التعاون الخليجي وإيران (الخط أ) ومسار علاقات إيران والولايات المتحدة الأمريكية (الخط د) ، مسار علاقات الولايات المتحدة الأمريكية والعراق (الخط ج) .

ب- وجود مسار واحد للعلاقات التعاونية ويتركز في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية (الخط هـ) .

وهكذا يبدو أن النظام الإقليمي الخليجي في ظل الهيكلية يواجه وضعاً خطراً يغلب عليه الصراع وعدم الاستقرار ، ولذلك يصعب استمرارية هذه الهيكلية وهذا الوضع من دون حدوث تغيرات جوهرية حقيقية يكون من شأنها نزع أسباب الصراع وإرساء قواعد للتعاون بعده السبيل الوحيد للإبقاء على النظام.

كان من أهم النتائج التي ترتبت على الانسحاب البريطاني من الخليج أول كانون الأول ديسمبر ١٩٧١ ظهور أربع دول مستقلة : هي دولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمان فضلاً عن الكويت التي كانت حصلت على استقلالها من بريطانيا عام ١٩٦١^(١) .

هذه الصعوبات ازدادت تعقيداً في ظل بعض الخصوصيات الذاتية لهذه الدول وبعض الظروف والحساسيات التي اقترنت بعملية استقلالها ونشأتها وحكمت بدرجة كبيرة أنماط سياستها الداخلية والخارجية نذكر من أهمها :

(١) رياض نجيب الريس ، صراع الواحات والنفط ، هموم الخليج العربي بين ١٩٨٦-١٩٧١ ، بيروت ، دار النهار للخدمات الصحافية ، ١٩٧٣ . ص ٣٣٠-

أ- الآثار السلبية للعلاقة الخاصة جدا التي سبق أن ربطت السلطة الاحتلالية البريطانية بهذه الدول على مدى قرن ونصف القرن (عمر العلاقة الرسمية ، في حين أن العلاقة غير الرسمية أطول من ذلك بكثير) طيلة هذه السنوات كانت مشيخات الخليج معتمدة اعتمادا كاملا على الحماية البريطانية ضمن إطار علاقة تبعية فريدة أحكمت كل شيء بعدد لا يحصى من المعاهدات والاتفاقات^(١) .

لقد استغل البريطانيون هذه المعاهدات أسوأ استغلال فاحتكروا الامتيازات النفطية ومنعوا الحكام المحليين من إعطاء امتيازات نفطية لمؤسسات أجنبية من دون الموافقة البريطانية وكذلك منحت البنوك البريطانية امتيازات خاصة .

كما سيطر البريطانيون على الحياة السياسية في منطقة الخليج العربي حتى في حالة عدم وجود ممثلين رسميين في الحكم ، فإن المستشارين غير الرسميين كانوا يلعبون دورا قويا ، وللدلالة على ذلك فإن (السير تشارلز بلغريف) كان المستشار الذي اعتمد عليه في تقديم النصائح وبالتالي فإنه هو الذي حكم البحرين منذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٥٦^(٢) .

ولم يتورع البريطانيون عن اصطناع تقسيمات حدودية لخلق تشكيلات سياسية لا تتماشى مع الواقع الاجتماعي للإقليم ، فوضعوا بذور التفتت والانقسام الذي لم يعرفه إقليم الخليج من قبل ، والذي ظل موحدا في ما عرف بـ (عمان) بمعناها الشامل ، والبحرين في إطارها التاريخي وهم لم يكتفوا

(١) محمد الرماحي ، (الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي) ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٣ ، ١٩٨٠ . ص ٧٧ .

(٢) رياض نجيب الريس ، صراع الواحات والنفط ، هموم الخليج العربي بين ١٩٨٦-١٩٧١ ، بيروت ، دار النهار للخدمات الصحافية ، ١٩٧٣ .

بالنقسم وخلق الكيانات السياسية التي تخدم مصالحهم بصفة أساسية ، بل كانوا يقومون بتوسيع وإنشاء إمارات جديدة أو إزالتها بحسب ما تتطلبه مصالحهم^(١).
ب- استمر النفوذ البريطاني في دول الخليج العربي بعد الاستقلال سياسيا وعسكريا وأمنيا واقتصاديا ، من خلال العديد من الأدوات والوسائل التي كان من أبرزها معاهدات الصداقة التي حرص البريطانيون على التوقيع عليها مع الدول الخليجية في الوقت ذاته الذي ألغيت فيه المعاهدات السابقة .

ج- ضعف الهياكل الوطنية السياسية والاقتصادية والعسكرية في الدول الخليجية الجديدة لجملة من الأسباب أهمها : إن هذه الدول لم تكن دولا ولم تتوفر لها المقومات الفعلية للدول الوطنية قبل الاستقلال .

لذلك جاء الاستقلال باهتا خاليا من أي إلهام ، وانعكس ذلك فيما بعد في ثلاثة مظاهر أساسية وهي :

١- استمرار العلاقات الحميمة والخاصة بين الدول الخليجية الحديثة وبريطانيا في مرحلة ما بعد الاستقلال وامتدت هذه العلاقة الحميمة إلى دول عربية أخرى .

٢- رتابة حركة البناء السياسي الداخلي والإقليمي .

٣- سيطرة الأسر الحاكمة على السلطة وتكريس تفردتها ، نظرا لغياب القوى السياسية الوطنية القادرة على المنافسة وتجديد الدعم السياسي الشعبي إلى جانبها هذا التوظيف لا يعني النقيض من شأن الحركة الوطنية باتجاهاتها وفروعها ولا بأدوارها المميزة .

اقتترنت نشأة الدول الخليجية بتفجير الثروة النفطية بكميات ضخمة نتيجة للتغيرات الأساسية التي حدثت في السوق العالمية للنفط ، عقب قرارات المقاطعة

(١) محمد الرميحي ، (الخليج ليس نفطا) دراسة في إشكالية التنمية والوحدة ،

التي رافقت الحرب العربية- ((الإسرائيلية)) عام ١٩٧٣ ، وزادت من قدرات الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها دول الخليج ، في التأثير في أوضاع السوق العالمية لصالحها في المدة التي سبقت عودة الدول المستهلكة للتحكم مرة أخرى بدرجة ملحوظة في أوضاع هذا السوق^(١) .

كان تأثير النفط والثروة النفطية شديدا في منطقة الخليج العربي إلى الدرجة التي دفعت إلى وصف هذه الدول بأنه (كله نفط بنفط) أو تسميتها بالدول النفطية ، وإلى درجة أن النفط وهذه الدول أصبحا في منظور الباحثين وجهين لحقيقة واحدة، وأصبح أحدهما شرطا للآخر على أساس أن منطقة الخليج العربي ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي العربي هي في جوهرها ظاهرة نفطية^(٢) .

أما على المستوى الدولي فإن أبرز نتائج الثروة النفطية بالنسبة لدول الخليج العربي :

١- زيادة الوزن النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي في السياسة الدولية على ضوء ارتفاع نسبة الإنتاج النفطي الخليجي إلى الإنتاج العالمي ، وارتفاع نسبة الاحتياطات النفطية المؤكدة لإجمالي الاحتياطات النفطية العالمية وتزايد أهمية النفط والدولارات الخليجية بالنسبة إلى النظام النقدي العالمي ، نتيجة لذلك ازدادت أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة إلى الدول الرأسمالية الصناعية الغربية وبالذات بالنسبة للولايات المتحدة ، وأصبح الخليج أحد مراكز تنافس القوتين العظميين^(٣) .

(١) سمير التتير ، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي ، الدراسات الاقتصادية

الإستراتيجية ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١ ، ص ١٠٣-١٢١ .

(٢) عبد الخالق عبدالله ، مصدر سابق ، ص ٨-١٣ .

(٣) عبد الخالق عبدالله ، مصدر سابق ، ص ١٨-٢٨ .

٢- مكنت الثروة النفطية القوى الإقليمية الثلاث الكبرى : العراق وإيران والمملكة العربية السعودية من امتلاك أكبر قدر من الاستقلالية وقدر أكبر من المساومة مع القوى العظمى المساندة ، والمملكة العربية السعودية مارست هذه الاستقلالية عندما قادت قرارات المقاطعة النفطية عام ١٩٧٣^(١) ، والكويت استطاعت أن تمارس قدرا من هذه الاستقلالية عندما بادرت إلى إقامة علاقات رسمية مع الإتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٦٣ ، وكسرت الاحتكار الغربي لتوريد الأسلحة للكويت عندما اشترت أسلحة سوفياتية .

الاستنتاجات

- ١- إن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي له أهميته الخاصة ، إذ كان حلقة وصل بين أجزاء العالم القديم الشرقية والغربية .
- ٢- كانت منطقة الخليج العربي ممراً للطرق التجارية البرية والبحرية المذهبة الى أوروبا من شرقي أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجنوبها .
- ٣- ازدادت أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بعد اكتشاف النفط واستثماره مما أدى إلى تفاهم الدولتين الاستعماريتين بريطانيا والولايات المتحدة على اقتسام دورها السياسي في المنطقة ثم احتلال الولايات المتحدة مكانة متميزة فيها سواء في دورها السياسي أم امتلاكها نسبة كبيرة من الامتيازات النفطية .
- ٤- وجود علاقات طبيعية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٤ حيث إن أبرز علاقة ثنائية بين الجانبين تتمثل في العلاقات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية .

(١) إسماعيل صبري مقلد ، مصدر سابق ، ص ١٧٨-١٧٩ .

- ٥- على الرغم من استمرار سياسات الحكومة السعودية فيما يخص الإصلاح السياسي الداخلي والسياسات النفطية في حين لم تطرأ أي توترات على صعيد علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بباقي دول المجلس .
- ٦- لدى اكتشاف دوافع التعاون مبرراته المرتبطة بتأمين المحددات الإنمائية الأساسية بالنسبة لأقطار المجلس . فقد أظهرت تحليلاتنا دور التعاون الإنمائي ورفع الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات دول المجلس ومساهمته بالنسبة لجميع النشاطات الاقتصادية .
- ٧- ان منطقة الخليج العربي تعد منطقة عدم تكافؤ في المصالح لصالح الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الحليفة (أوروبا الغربية واليابان) .

التوصيات

- ١- يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي أن تسعى لعزل التأثيرات المترابطة بنفوذ الدول الكبرى والشركات الدولية العملاقة (متعددة الجنسيات) عن مسار وأهداف واتجاهاتها التعاونية وبدون ذلك فتسمى أي حركة تعاون بالفشل في تحقيق الهدف المثالي المتعلق بإقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو الآمن خلال مرحلة ما بعد عصر النفط ، وعوضاً عن ذلك ستكون هذه الحركة بمنزلة مرعى لمصالح الدول الكبرى .
- ٢- توصي الدراسات فيما أرادت المنطقة ان تمثل مكانتها المرموقة بين دول العالم ان تسحب أموالها من البنوك الأجنبية المودعة فيها واستثمارها في تطوير الاقتصاد العربي وفق خطة مدروسة ومنسقة بشكل مشترك بين جميع الدول العربية بحيث يكون كل مشروع اقتصادي في أي قطر عربي مكماً للمشروع الآخر في قطر عربي ثاني .

٣- نظراً لقلة المياه التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي توصي الدراسة تشغيل ما يتوفر لديها من فوائض مالية بعد الاستعانة بالمنجزات التكنولوجية في الدول المتقدمة في استخدام الطاقة النووية او الشمسية لبناء محطات لتحلية مياه البحر في تهيئة مراكز سكنية جديدة .

٤- التركيز على التعاون الدولي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي سيدفع بمسيرة المجلس لتحقيق المزيد من الانجازات والمضي بها إلى مجالات أوسع وأشمل في ظل التطورات المحلية والإقليمية الدولية المتسارعة .

٥- الاعتماد على العمالة العربية بدلاً من العمالة الأجنبية ، وذلك لتشجيع الشباب العربي على العمل بعد عمل تسهيلات للدخول الى هذه الدول .

مصادر عربية

- ١- محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩ .
- ٢- محمد طه أبو العلا ، الجغرافية السياسية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ .
- ٣- أندرو ولسون السير ، الخليج العربي ، ترجمة عبدالقادر يوسف ، الكويت ، مكتبة الأمل ، بلا تاريخ .
- ٤- محمد متولي موسى ، حوض الخليج العربي ، ج ١ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٠ .
- ٥- خالد العربي ، الخليج العربي ماضيه وحاضره ، بغداد ، مطبعة الجاحظ ، ١٩٧٢ .
- ٦- سليم طه التكريتي ، الصراع على الخليج العربي ، وزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٦ .

- ٧- فؤاد جميل ، الخليج العربي في مدونات المؤرخين والبلدانيين الأقدمين، مجلة
سومر ، ج ١ ، مجلد ٢٢ ، ١٩٦٦ .
- ٨- جاسم محمد يوسف ، الوزن الجيوبولتيكي للملكة العربية السعودية ، مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، العدد
١١٣ ، ٢٠٠٤ .
- ٩- ملاك جرجيس ، بعض المعوقات الحضارية والسلوكية التي تعترض التنمية
الاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي ، ندوة الخليج العربي ، جامعة
البصرة ، الكتاب الثاني ، ١٩٨٥ .
- ١٠- ميزيسكو فالكوويسكي ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم
الثالث ، ترجمة كمال غالي ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧١ .
- ١١- صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ،
أطروحة دكتوراه ، ١٩٧٨ .
- ١٢- إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، دراسة
للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع،
الكويت ، ١٩٨٤ .
- ١٣- ابراهيم عبدالجبار المشهداني وصبري فارس الهيتي ، جغرافية الخليج
العربي ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- ١٤- عبدخالق عبدالله ، النفط والنظام الإقليمي الخليجي ، مجلة المستقل السنة
١٦ ، العدد ١٨١ ، ١٩٩٤ .
- ١٥- محمد غانم الرميحي ، الخليج ليس نفطاً ، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة،
١٩٨٣ .

- ١٦- محمد لبيب شقير ، مستقبل اقتصاد دول الخليج ، محاضرات الموسم الثقافي لعامي ١٩٨٤-١٩٨٥ ، ابو ظبي ، وزارة الاعلام والثقافة ، ١٩٨٥ .
- ١٧- يوسف صايغ : النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج ، التعاون ، السنة ٦١ ، العدد ٣ ، ١٩٨٦
- ١٨- أحمد يوسف القرعي ، ((نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول)) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة ٧ ، العدد ٢٦ ، ١٩٨١ .
- ١٩- طه عبدالحليم طه ، إدارة السيطرة على النفط ، كراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٢٠- جاسم خالد السعدون ، النفط والمالية العامة ، ندوة منتدى التنمية ، الكويت ، ١٩٨٩ .
- ٢١- ودودة بردان ، (أزمة الخليج العربي والنظام الدولي) ، مجلة العلوم الاجتماعية العددان ١-٢ ، السنة ١٩ ، ١٩٩١ .
- ٢٢- أحمد جمال ظاهر ، علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالخليج العربي ، الخليج العربي والعالم الخارجي ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٤ .
- ٢٣- عبدالمعظم الشاط ، أمن الخليج العربي ، دراسة في الإدراك والسياسات ، كلية الإدارة والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٢٤- رياض نجيب الريس ، صراع الواحات والنفط ، هموم الخليج العربي بين ١٩٨٦-١٩٧١ ، بيروت ، دار النهار للخدمات الصحافية ، ١٩٧٣ .
- ٢٥- محمد الرماحي ، (الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي) ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٣ ، ١٩٨٠ .

الأهمية الجيوبولتيكية للمعادن الإستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي
.....م. سلام داود غزيل الحياتي - م.م. بدر عواد برغش

٢٦- محمد الرميحي ، (الخليج ليس نفطا) دراسة في إشكالية التنمية والوحدة ،
١٩٧١ .

٢٧- سمير التتير ، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي ، الدراسات الاقتصادية
الإستراتيجية ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١ .

المصادر الأجنبية

- 1- Norman . J. Pounds. Polotical Geography , New York, McGraw-Hill Co. Inc. 1963.
- 2- Richard muir. Modern Polotical Geography , penguin London, 1998 .
- 3- Fairgrieve, J. Geography and World Power, Univ. London, Press, 1915 .
- 4- Carl Solberg oil power (New York : Mason / Charter , 1976) .
- 5- Zalmay Khalil Zad , (The united states and the Persian Gulf preventing Regional Hegmony) survival , 1995 .

..

.